الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمــن الإنســاني

(الجــزء الأول)

د/ علــي أحمــد الطراح
د/ غسان منير حمزة سنو
كلية العلوم الاجتماعية
جامعــة الكويــت

ملـــخص:

تحاول هذه الدراسة سبر العلاقات ما بين الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنميـة والأمن الإنساني، في ظل العولمة. كما تحاول دراسة التحول في التنمية العالمية والأمـن الإنساني في بدايات القرن الحادي والعشرين.و ترى أن الكفاية المادية هي أساس التنميـة البشرية و الأمن الإنساني. و بالتالي فإن مشاكل الفقر، و ازدياد حدة اللامساواة هما فـي طليعة المسائل الحيوية و الهامة التي تواجه العالم في المستقبل، والتي كانت أيضـا مـن المسائل الهامة و التحديات التي ميزت الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين.

تحاول هذه الدراسة أيضا، تحليل نتائج الهيمنة العالمية الاقتصادية، و مؤسساتها ومنظماتها الكبرى، المتخطية للحـدود القوميـة، و العـابرة للقـارات، و المتعـددة الجنسيات، دراسة تحليلية، نقدية، ووصفية. لمعرفة النتائج والآثار على التنميـة العالميـة والأمن الإنساني، و لتأسيس محتوى معرفي يحدد لمصلحة من تعمل الهيمنة الاقتصـادية العالمية أو كيف تسير سياستها التنموية المتعلقة بها. و كيف يؤثر هذا على التنمية البشرية والأمن الإنساني، في ظل العولمة الشاملة.

مقدمة:

"الفقر هو التهديد الأخطر و الكوني الذي يواجه الإنسانية. إن ازديـــاد الفروقـــات الشاســـعة ما بين الأمم الفقيرة و تلك الغنية هو بمثابة قنبلة شديدة الانفجار اجتماعيا وسياسيا و اقتصاديا. إذا تُرك الفقراء هكذا بدون أمل و لا مساعدة استراتيجية، فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعـــات عن طريق المواجهات و الاضطرابات، و العنف، والفوضى المدنية". (Michel Camdessus, Managig Director of the IMF, 2000b).

"في عالم تسوده الفوضى في تنظيم موارده الأولية و توزيع الثروة، و تدفق التكنولوجيا غيـــر المنظم، فإن الفقر العالمي الســـائد حاليـــا لـــيس بـــالطبع و ليـــد الصـــدفة أو الحـــظ الســـيئ". (Peter Wilkin, 2000).

إن الفقر المنتشر، و تعمق اللامساواة هما من العلاقات المميزة للصـــورة الاجتماعيـــة العالمية المعاصرة، و لقد أخذ الوعي يتنامى و يزداد عند المؤسسات والمنظمات العالمية الفعالـــة ذات الهيمنة العالمية استجابة لتلك المؤشرات الخطيرة و التي تشكل تهديدا حيويا للنظام العالمي.

في العاشر من يناير عام 2000م اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحـــدة، لمناقشـــة التحديات التي تواجه أفريقيا في مرض نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS). ومحور الاجتماع كان بعيدا جدا عن الاهتمامات التقليدية لمجلس الأمن و التي كانت تنصب أساسا على التهديـــدات العسكرية للنظام الإقليمي والعالمي.وهذا مؤشر على توسع بنود أعمال الأمـــن العـــالمي ليشـــمل أمورا غير اعتيادية، كالصحة، والبيئة، و الفقر. أكثر من هذا، فإن رئيس البنك الـــدولي، و لأول مرة، يدعى لمخاطبة مجلس الأمن. وفي خطابه إلى مجلس الأمن، توجه رئـــيس البنـــك الـــدولي (James Wolfensohn) ملاحظا إلى أنه إذا أردنا أن نمنع الاضطرابات العنيفة، فإننا نحتاج إلى الوصول إلى تنمية شاملة، ومتكاملة، وعادلة، و مدروسة. إن التنمية تتحـــول تـــدريجيا لتكـــون الموضوع الأكثر إلحاحا على المفكرة السياسية الدولية، و ذلك بناء على توضيح الفكـــرة الســـائدة حاليا لدى قيادات الوكالات ذات الهيمنة العالمية أن التنمية و الأمن مرتبطان ارتباطا وثيقا. فمسألة مرض نقص المناعة و الإيدز(HIV/AIDS)، والتي كانت تعتبر ســـابقا مســـألة مـــن المســـائل الصحية التي تهتم بها الأمم المتحدة، و أصبحت تعتبر مسألة ذات أبعاد أمنية وتنموية.

إن تقارب التنمية و الأمور الأمنية أصبح الشـــغل الشـــاغل للمنظمـــات ذات الهيمنـــة العالمية. و هذا الانشغال ليس نابعا فقط من ازدياد اهتمام قيادات المنظمات ذات الهيمنة العالمية،

بل أيضا من تأثر الإنسانية بشكل مباشر من التنمية و ارتباطاتها بالنواحي الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية. ذلك أن الأغلبية العظمى من سكان الأرض-إن لم نقل الكل- يتأثرون بشكل مباشر، بالتنمية وعلاقاتها بالأمن الإنساني، و الاقتصادي، والاجتماعي، و السياسي. وكما قال نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) عن احتياجات الناس العاديين. "أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، و أن يؤمن لهم السكن المناسب، والطعام الذي يأكلونه، و أن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم، و أن يحيوا حياة كريمة، وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة، و أن يسمح لهم بفرص العمل المأجور." (Camdessus,2000a).

اللاأمن الإنساني ليس شيئا لا بد من حصوله، فهناك بالطبع، الكوارث الطبيعية، والتي تقلل من الأمن الإنساني. ولكنها وضمن المنطقة الواحدة لا تقلل من الأمن الإنساني بالتساوي على كل فرد تصيبه.

ولكن اللاأمن الإنساني هو نتيجة مباشرة لوجود تركيبة القوى و التي تحدد من يتمتع بالأمن الإنساني و من لا يتمتع. و يمكن تحديد تلك التركيبات على مستويات عدة ممتدة من العالمي إلى الإقليمي، إلى الوطني إلى المحلي. واهتمامنا هنا على المستوى العالمي. لذلك فبنود التنمية العالمية، و القطبية المادية العالمية والآخذة في الظهور و التطور مع تنفيذها، هي المواضيع الأساسية التي يجب أن تطرح عند الحديث عن التنمية و العولمة. فنمو اللامساواة المادية آخذة في الظهور فيما بين الولايات ضمن الدولة الواحدة، أو فيما بين الأقسام و المناطق ضمن الدولة الواحدة. و حتى فيما بين الشركات والمنظمات ضمن الدولة الواحدة .(Thomas;1999)

وهذا له الأثر المباشر على الخبرة الإنسانية المعاصرة في الأمن، و على التطلعات المستقبلية لتنمية و تقوية الأمن الإنساني. بالنسبة للتطلعات المستقبلية للأمن الإنساني، هناك سؤال بسيط لكنه فائق الأهمية وهو هل أن الميكانيزمات و الوسائل المتاحة لمحاربة الفقر، و إحلال التنمية، مناسبة وتفي بالغرض؟ عام 1995 وضعت الأمم المتحدة هدفا و هو تخفيض عدد الفقراء في المناطق المدقعة الفقر إلى 50% عام 2015 أي جعل نصفهم يرتفع فوق خط الفقر المدقع.وهذه المحصلة لا يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام و سائل إعادة توزيع الثروة أو الموارد الأولية بطرق أفضل، و لكن عن طريق تطبيق النموذج اللبرالي الخاص بالتنمية والذي وضع في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين عن طريق المنظمات العالمية المهيمنة. هذا النموذج يضع ثقته في السوق عوضا عن الدولة، و يركز على النمو القائم على الصادرات الحرة

والمؤسس على حرية انتقال رؤوس الأموال. وهذا النموذج يمثل ابتعادا مميزا عن النموذج الــذي كان سائدا من قبل والذي يضع الحاجات الأساسية في المركز و الثقل.

هذا النظام الليبرالي الجديد، يتطلب نماء مضطردا و متواصلا لتحقيق أهــداف الأمــم المتحدة لتخفيض حدة الفقر. فاقتصاديات أفريقيا، مثلا، بحاجة إلى أن تنمو بنسبة مقدارها 7% في السنة، بشكل متوسط، للوصول إلى الهدف عند حلــول الســنة 2015م (Amoako,1999)، حتى و لو أن النمو هذا تحقق في أفريقيا و في أي مكان آخر، هل نصل إلى ثقة إلى أن ذلك يمكن أن يترجم إلى 50% تخفيض في المناطق المدقعة الفقر؟ و كيف ســتوزع الأربـــاح و الثــروات والتكاليف؟ أكثر من هذا، و أبعد من ذلك الهدف الأساسي، هل باستطاعة ذلــك النمــوذج تــأمين الأمن الإنساني لجميع أفراد الإنسانية؟ و إذا كـــان الجواب لا، فهل أن الحل يقع في إعادة تنظــيم و تعديل ذلك النموذج؟ هذه الأسئلة هامة. ذلك أن مجال التغيرات التي حصلت في مجال التنميــة وعمقها و سرعتها، والتي يتوقع استمرارها سريعة لدرجة تأخــذ بالأنفــاس. حتــى أن صــحتها وشرعيتها قابلة للمسائلة، و مستقبل الملايين من البشر ســيتأثر بهــا بعمــق. للتفصــيل أنظــر: (Thomas, 2000) .

تحـــدي الأمـــن الإنســـاني:

"عندما نفكر بالأمن، علينا أن نفكر أبعد من الفرق و الكتائب العسكرية والحدود. علينـــا أن نفكر بالإنسان و أمنه، و أن نفكر بربح حرب جديدة، الحرب ضـــد الفقـــر". (James Wolfenshon,2000). (رئيس البنك الدولي في خطابه أمام اجتماعات مجلس الأمم المتحدة في أفريقيا بشأن (HIV/AIDS) في العاشر من يناير سنة 2000).

إن مفهوم الأمن الإنساني يشتمل على نزعة جديدة، تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقــة بتحليل الأمن الإنساني العالمي، و التي تعطي الدولة الجهة الوحيدة و المرجعيـــة المطلقـــة فـــي المحافظة على الأمن الإنساني.

بالمقابل، فإن البشرية و تجمعاتهم المعقدة، وعلاقاتهم الإنسانية، لهم الأولويـــة ضـــمن الدولة أو فوقها. وحسبما رأى (Heinbecker,1999:6) فإن الأمن الإنساني هو القـــدرة علـــى حماية الناس كما أنه القدرة على تحصين الدول. و في بعض معـــــادلات الأمـــــن الإنســـاني، خاصـــة تلـــك التـــي تقـــوم بهـــا (Lloyod Axworthy) وزير الخارجية الكندي، والتي تقوم على أن الأمن الإنساني هو فوق أمن الدولة.

وهو يرى أن الأهمية هذه ازدادت بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، خاصة بعد أن أصبحت المشاكل و الاضطرابات ضمن الدولة الواحدة، أكثر وضوحا من الاضطرابات ما بين الدول. و هذه الاضطرابات ضمن الدولة الواحدة، تستعمل فيها التكنولوجيا الخفيفة، ويكون الضحايا فيها بنسبة 75% من المدنيين هم النساء و الأطفال.

حتى أن الأمن كما رأينا لا يشمل فقط الأمن ضد الحروب الداخلية والخارجية، بل أيضا الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، الحرمان من الحياة المقبولة، وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية. (Axworthy,1997:184).

إن مفهوم الأمن الإنساني الذي نتكلم عنه يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بأمن الأشخاص، والمتبع عند الليبرالية المحدثة الحالية. إن مفهوم الأمن الإنساني الآن أبعد ما يكون عن الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الامتلاكية الفردية.(أي الامتداد للقوة الشخصية، والنشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية،والخيار في مكان السوق وحريته).أبعد من هذا، فإن الأمن الإنساني، يصف حالة من التواجد، بحيث تتحقق الحاجات المادية، وبحيث تكون الكرامة الإنسانية بما فيها المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية محققة و مستوفاة. هذا الأمن الإنساني المطلوب وحدة لا تتجزأ، و لا يمكن تحقيقها لصالح فرد أو جماعة على حساب فرد آخر أو جماعة أخرى.

وهكذا ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز اهتمام الأمن الإنساني، فإن المفهوم ذاته يشتمل أيضا على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا و نوعيا متكاملا.

بكلمات أخرى، إن الكفاية المادية ضرورية، و لكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الإنساني.

وللتسهيل يمكننا الإشارة لهذه النقاط المختلفة عن طريق الاختلاف الكمي والنوعي و الذي بدوره يشير إلى فقر الدخل، والفقر الإنساني.وسوف نتوسع بهذا لاحقا.

الناحية الكمية تشير إلى الكفاية المادية.وفي المجال فإن Axworthy يشير إلى أن الأمن الإنساني، على الأقل يتطلب أن تتحقق الحاجات الأساسية للإنسان (Axworthy,1997:184). لذلك فإن قضية الأمن الإنساني يجب أن تدخل في صلب اهتمامها تحقيق الحاجات المادية الأساسية لكل الإنسانية. أي في المستوى الأدنى: الطعام، والمأوى، والتربية، والعناية الصحة، وهي الأساسية لبقاء الكائنات الإنسانية.

أما النواحي النوعية للأمن الإنساني فهي ما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية والتي تشتمل على الحرية الشخصية، و تسيير أمور الحياة الخاصة، والإتاحة الكاملة وغير المعوقة

للمشاركة في الحياة الاجتماعية، والتحرر من تركيبات القــوى الضاغـطة، والأجهزة القامعــة، سواء كانت عالمية، أو إقليمية، أو وطنية، أو محلية في توجهاتها ومنشأها، وهذه كلها ضـــرورية للأمن الإنساني. إن الأمن الإنساني موجة نحو مفهوم نشط و نـــوعي للديمقراطيـــة علـــى كــل المستويات. هذا المفهوم الذي يضمن الفرص المتساوية للجميع للاشتراك في القرارات التي تــؤثر على حياتهم.لذلك، فهذا المفهوم مرتبط بشكل مباشر، بحيثيات الديمقراطية على كل المســتويات، من المحلي إلى العالمي.

إن الأمن الإنساني ينظر إليه و يتابع من قبل الأكثرية البشرية كجزء من شيء جمعي، وبشكل عام كشيء مألوف و حتى أحيانا ضمن المنطقة أو المجموعة المحلية أو الحـــي الواحــد. ومحددا بمقاييس أخرى كالدين، والعرق، والجنس، أو القبلية.
وغالبا ما ينظر إليه و يتابع كمجموعة من هذه المتغيرات جميعا.

على المستوى العالمي، فإن للدول السلطة، وتقع عليها المسؤولية فـــي تـــوفير الأمـــن الإنساني لمواطنيها. ولذلك فإن الدول ذات العلاقات الضعيفة مع مجتمعاتها، تعيق دائما أكثر مما تسهل عملية تحقيق الأمن الإنساني لمواطنيها.وبالتالي فإن المنظمات والمؤسســـات ذات الهيمنـــة العالمية تلعب دورا مهما في المجال هذا، وذلك عن طريق وضع برامج وسياسات تنموية عالميـــة وتنفيذها و الإشراف عليها وتنظيم الأسس والمبادئ العالمية المتعلقة بها. إن أي اعتبـــار للأمـــن الإنساني في الفترة الراهنة يتطلب منا أن ننظر إلى الإنسانية على أنها ليست مجرد مجموعات من البشر متواجدة، هكذا وبكل بساطة، ضمن حدود دول سياسية مستقلة ومتعددة، بل يجب النظر إلى الإنسان ضمن تركيبة اجتماعية عالمية وضمن سياق الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والـــذي كـــان آخذا في التطور منذ القرن السادس عشر.أي، وبطريقة أخرى، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنميـــة UNDP (United Nation Development Program) مال في الاتجاه هذا.

إن مفهوم الأمن الإنساني، كما هو متبع في هذه الدراسة ، هو الذي أوتي به إلى واجهة المستوى السياسي العالمي عن طريق وكالة الأمم المتحدة.

برنامـــج الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة و الأمـــن الإنساني:

أثار الرئيس السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الدكتور محبـــوب الحـــق، الـــوعي العالمي حول مفهوم الأمن الإنساني في تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDPP, Human Report) والتي ركزت على الأمن الإنساني. والتي أشارت أيضا إلى أن مفهوم الأمن كـــان قـــد تشكل سابقا عن طريق حل النزاعات القائمة ما بين الدول. وأن الأمن سابقا كـــان يـــدور حـــول

النزاعات والتهديدات عبر حدود الدول و حولها. وأن الدول سعت إلى العتاد و السلاح و العديد لتأمين حدودها و أمنها.وأكثر الناس اليوم يشعرون باللاأمن من القضايا الحياتية اليومية أكثر من القضايا العالمية و السياسية. فالأمن الوظيفي، والأمن المعيشي، والأمن الصحي ، والأمن البيئي، والأمن الحاصل من الجرائم، كل هذه وما شابهها هي الاهتمامات الأساسية الحياتية للأمن الإنساني حول العالم.(UNDP,1994:3)

وعند التركيز على الأمن الإنساني، فإن تقرير عام 1994 سعى إلى التأثير على المؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية عام 1995 المنعقد في كوبنهاجن. وخلال أواخر التسعينات فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بني على التقرير هذا، وأوضح مفهوم الأمن الإنساني وطوره عام 1997م، كان التركيز على التنمية الإنسانية، والتي لا تشير فقط إلى النواحي الناتجة عن الفقر، بل الفقر الناتج عن منع ورفض الفرص والمجالات للعيش عيشة مناسبة وطيبة.(UNDP,1997:2)

وبشكل أهم، فإن تقرير 1997، فرق ما بينما ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية و النوعية للأمن الإنساني. ورسمت حدود فاصلة ما بين فقر الدخل (دولارا أميركيا واحدا أو أقل في اليوم)، و الفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية، قصر العمر المتوقع، وما شابه). إن فقر الدخل، والفقر الإنساني غالبا–ولكن ليس دائما–ما يكونان مرتبطين ببعضهما الآخر. وهاتان الخاصيتان للفقر، مرتبطتان تماما بالناحيتين الكمية و النوعية للأمن الإنساني. إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعب دورا هاما في وضع مشروع الأمن الإنساني في صلب أولياته. وقد علم بعد ذلك أن التنمية والأمن الإنساني يستغرقان بالجهد والعمل الدؤوب من قبل المنظمات ذات الهيمنة العالمية مثل صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، والبنك الدولي World Bank (WB) وذلك، لأن الفقر واللامساواة أصبحا أكثر من ذي قبل ينظر إليهما على أنهما يشكلان تهديدا أمنيا محليا، وإقليميا، ودوليا.

وفي الواقع هناك ارتباط ما بين مستوى الاهتمام بالأمن الإنساني، والقابلية نحو الاضطرابات، محدد ليس في المفهوم القديم للأمن المتمثل في اتفاقيات التسلح ما بين الدول، بل المفهوم الأوسع الذي يشمل الاضطرابات الأكثر شيوعا ضمن الدولة.خلال الفترة من 1990إلى 1995، فإن 57% من الدول شهدت حروبا، صنفت الأدنى في مقياس برنامج الأمم المتحدة للتنمية. في حين أن 14% فقط عاليا، و34% صنفت في المستوى المتوسط.

ويبدو أن هناك علاقة سببية ما بين الفقر الإنساني، كضعف الرعاية الصحية وضعف التعلـــيم، و تـــأمين الحاجيـــات الضـــرورية جهـــة، وازديـــاد الحـــروب مـــن جهـــة أخـــرى (Smith,1997:48).

وإحدى التفسيرات لهذه النتائج المحزنة أن بعـــض الاقتصـــاديات الأساســـية الســـائدة، والتركيبات الاجتماعية، تسمح لنخبة ذات امتيازات عالمية بإرادة القســـم الأكبـــر مـــن المـــوارد المتاحة. وهذا بالتالي يؤثر على طبيعة الأمن. ذلك عندما تجيز لنفسها نخبة أقلية عالمية ذات نفوذ واسع، بالسيطرة على الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية ذات الندرة فإنه ينشأ رابط ما بين الفقر، و اللامساواة، والتعسف في استخدام الحقوق الإنسانية.

إن رفض الحريات الأساسية من قبل السلطة و القيادة في دولة مـــا، كحريـــة تشـــكيل الأحزاب والتنظيم، والتعبير،و الانتخاب، والمعارضة، تجبر الناس على الخيار ما بين إما قبـــول الظلم العام، أو اللجوء للعنف للحصول على بعض المكاسب والحقوق. وعندما تظهر الاضطرابات والصراعات، فإن القادة السياسيين غالبا ما يجدون أن أفضل طريقة وأسهلها للحصول على التأييد والدعم هو من خلال تحريك النعرات الإثنية والطائفية. وهكذا تتعقد مسببات الاضطرابات، وتزداد تطورا من دول الخارج. هذه الحرب تنتهي فقط إذا أزيلت أسبابها، وعندما تزال وحينمـــا تـــزال. (Smith,1997:15)

إن الفقر، و اللامساواة، والأمن يرتبطون ببعضهم الآخر بوضوح. ذلك عندما نعلـــم أن سدس التعداد العالمي للسكان يحصلون على 80% من الدخل العالمي، وإن 87%من سكان العالم يستهلكون 6%من الدخل العالمي. فإن الخوف من الفقر العالمي، واللاأمن الـــذي يحصـــل يبـــدو طبيعيا. (World Bank Department News,14 April,2000).

إلا أنه من المهم التذكر أن مسائل الفقر و اللامساواة تهم الناس جميعا علـــى اخـــتلاف مستوياتهم الاقتصادية –الاجتماعية، بغض النظر عن تصنيف المنظمات ذات الهيمنة العالمية لتلك المسائل على أنها مسائل أمنية. وأنه من المهم أيضا التذكر أن العدد العام للأشخاص الذين قتلـــوا في الحربين العالميتين الأولى والثانية قدر بحوالي 30 مليونا. واذا قورن هذا العدد بعـــدد البشـــر الذين يموتون سنويا لأسباب تتعلق بالجوع، وهو 15 مليونا ، لعرفنا حجم الكارثة الإنسانية التـــي نعيشها.

و بالتالي يمكننا القول إنه في كل سنتين يموت من سكان الأرض مـــا يـــوازي مبـــدئيا ما قتل خلال 11 سنة من الحروب العالمية. (Thomas& Reader, 1997:109)

إن الأسباب الجذرية للجوع والفقر و اللامساواة يجب أن تدرس وتعالج ويعمــل علــى إزالتها وإلا فإن الإنجازات على صعيد الأمن الإنساني ستكون معدومة.

الأمــن الإنسانــي: النظــرة المستقبلية.

إن التغير الحاصل في المرجعية فيما يتعلق بالأمن الإنساني من الدولة إلى الفــرد، لــه نتائجه المتعلقة في فهم المصادر المهددة للأمن، ولوضع اســتراتيجيات علــى الأمــن الإنســاني وتطويره. والأمر المهم، في تحول النظرة من حقوق الدولة، واهتماماتها، واحتياجاتها، إلى البشر والمواطنين يفتح الباب أمام إعادة النظر في حق الدولة الهيمنة على الأمن. وأصبحت علاقة الدولة والمجتمع تحت الاختبار. وطرحت الأسئلة الأساسية حول طاقة الدولــة وكفاءتهــا، وشــرعيتها، وانهيارها.

وأثيرت مواضيع أساسية أيضا حول استعمال الأطفال في الحروب الداخليــة، وحقــوق ملكية الأراضي، و نظام الإقطاعية، والتي تساعد على بقاء الفقير فقيرا مدى الحياة، و الغني غنيا. ولكن، ومن جهة أخرى، فإن التحول في مفهوم الأمن الإنســاني يثيــر أيضــا أهميــة مســاءلة الإجراءات العالمية والتي يمكن أن تؤثر على الأمن الإنساني بل ويمكن أن تخربــه، ومســؤولية المنظمات ذات الهيمنة العالمية التي تؤثر على العولمة و إجراءاتها.

إن الفهم الصحيح لإجراءات العولمة الاقتصادية، وتكاملها وتوحدها، والتوزيع العــادل للثروات والمكاسب والمنافع أمر حيوي في توفير الأمن الإنساني. وهذا كله يساعد علــى تــوفير المناخ الملائم لسياسة التنمية العالمية. وهو ما يجري الآن. وهو ما يجب أن يســتمر، ألا وهــو وضع خطط التنمية لصالح الأمن الإنساني، ووفقا لحاجات السكان العالمية وخاصة الفئات الأفقــر منهم. إن الكثير من الناس من يموت من الجوع و الأمراض، وهذا ليس نتيجة حظهم العاثر، بــل نتيجة نظم اجتماعية و أبنية يجب أن تتغير.

الفقــر واللامســاواة: قضيــة الاهتمام.

التعددية- الليبرالية، والتي تأثرت بالاتجاهات الاقتصادية الكلاسيكية، والكلاسيكية المحدثــة، والمالية، والاتجاهات السوسيولوجية الوظيفية وما بعد الثورة الصناعية ة، والاتجاهات الديمقراطية التعددية في العلوم السياسية، تتبنى نسبيا اتجاها يميل إلى استمرار الفقر المدقع وتوســعه1993,6 (Townsend).

عند بزوغ القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من مــرور خمســين عامــا علــى السياسات التنموية، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة على صعيد العلــم والتكنولوجيــا، فــإن الفروقات الاقتصادية واللامساواة بين الدول آخذة في الازدياد، هناك ما يعادل ثلــث الإنســانية لا

تزال تعيش في فقر مدقع. إلا أن الدول المتطورة اقتصاديا، ومعها شريحة مميـزة مـن الـدول النامية، هناك نوع من الرضا الذاتي حول تطورهم الاقتصادي. ويمكن رد هذا الرضى الى التأثير الواسع الانتشار لأيديولوجية السياسات الليبرالية المحدثة، أولا.

وثانيا هو أن القضايا الاقتصادية المهمة هذه، لم تلق التغطية الإعلامية والاهتمام الكافي من قبل وسائل إعلام دول العالم الأول، وقد بدا عدم اهتمـام وسـائل الإعـلام تلـك بالقضـايا الاقتصادية الهامة المتعلقة بالعالم الثالث، وذلك من خلال دراسة أجرتها جمعيات خيرية للتنمية و البيئة، وجمعيات العون الدولية في المملكة المتحدة، وقد أظهرت الدراسة انحسارا و تدنيا كبيـرا في نوعية التغطية الإعلامية وكميتها للدول النامية خـلال الفترة 1989-1999. (Stone,2000) كما أن عدد ساعات التغطية الفعلية و البرامج الإخبارية حول الدول النامية تدنت بنسبة 5%.

فالتلفزيون الدولي (International TV) مثلا قلص تغطيته لأخبار الدول النامية بنسبة 74% وقناة (BBC2) بنسـبة تفـوق الثلـث، والقنـاة الرابعـة (Channel4) بنسـبة 57%. (Vidal,2000:6).

بالإضافة، فإن 60% من كل برامج تلفزيونات المملكة المتحدة، حول الـدول الفقيـرة، والتي يعيش فيها حوالي 80% من سكان العالم، تدور حول السفر، والرحلات، والحيـاة البريـة، وما شابه. وبالتالي، نجد أن قناة BBC1 مشغولة كثيرا بما يتعلـق بالحيـاة الطبيعيـة والبريـة والرحلات الاستكشافية لدول العالم الثالث. في حين نجد (Channal5) لم تأخذ بأي برنامج غيـر غربي، ولم تعرض لدول العالم الثالث منذ تأسيسـها. (Vidal,2000:6-7). وقـد لا يكون عدم اهتمام الجمهور بالأخبار التنموية والاقتصادية وبرامجها لدول العالم الثالث هو السـبب الأساسي لقلة التغطية لها من قبل وسائل الإعلام السابق ذكرهـا، لكـن هنـاك عوامـل عـدة، كالميزانيات المتقلصة لتلك التلفزيونات، والتغيرات الحاصلة فـي الإنتـاج الثقـافي، واسـتعمال التكنولوجيات الحديثة (Vidal,2000).ويبدو أن التركيز على الإنتاج في التسعينات مـن القـرن العشرين، قلل من شأن قيمة خدمة الجمهور، وهذا التقليل يعتبر سلبيا من قبل محطـات التلفـزة البريطانية تجاه جمهورها. وهذا يؤثر سلبا على سياسات التنمية. (Stone,2000; idal,2000).

وفي حين يبقى الكثير من الدول النامية في تجاهل مستمر، كذلك يبقـى الكثيـر مـن الدول-في عصر ما بعد الحرب الباردة- في وضع اللامساواة المكثفـة اقتصـاديا، واجتماعيـا، وسياسيا.

إن انهيار الكتلة الشيوعية، والرفض القائم للشيوعية والاشتراكية القائمة الحقيقية، كمبادئ ونماذج للتنظيم الاقتصادي، أضاف تعديلات وإعادة نظر للنظم الاقتصادية السائدة في دول العالم الثالث.

لذلك فإن العالم الثاني، وهو عالم الكتلة الشيوعية السابق، انظم إلى العالم الثالث عوضا عن العالم الأول. وذا يؤدي إلى أن يكون العالم الثالث، بعيد 1989، عالماعولميا، بدلا عن اختفاءه واضمحلاله.

إن ديناميكيات العولمة المنقادة اقتصاديا تسبب في تزايد وإنتاج المشاكل العالمية لدول العالم الثالث. اللامساواة المتزايدة، ونسبة الخطر المرتفعة، والضعف المتفاقم، ظواهر لا يتسم بها نظام الدول فحسب بل النظام الاجتماعي العالمي الحاصل. هناك شمال في دول الجنوب، كما أن هناك جنوبا في دول الشمال. وهذا جزء من العملية التاريخية والإجراءات التي كانت تحصل لفترة خمسة قرون: توسع الرأسمالية حول العالم. وجاءت التطورات التكنولوجية لتسرع تلك الإجراءات. لذلك فإن فرص حياة الأفراد، و قابلية حياة المجموعات الصغيرة و الكبيرة أصبحت أكثر اعتمادا والتصاقا على مواقعهم في الاقتصاد العالمي. حتى أنه برزت نخبة عالمية متمركزة أساسا في المدن، ومتصلة مع بعضها الآخر بطرق مختلفة، وهي آخذة في امتلاك المزيد من القوة والغنى، في حين أن أكثر من نصف الإنسانية متروك خارجا. (Speth,1996:55)

ويبدو أن ثلثي سكان العالم لم يجنوا شيئا، أو حصلوا قليلا من النمو الاقتصادي الحاصل، كنتيجة للعولمة الحالية. أكثر من هذا، وحتى في العالم المتطور والمتقدم، فإن الربع الأخير من مجموع السكان يواجه المزيد من المشاكل الاقتصادية مع تفاقم العولمة، عوضا عن أن يجد حلولا لمشاكله القديمة. (Financial Times, 24, 12, 1994)

وعلى الرغم من التحسينات والتطورات التي حصلت في التسعينات في المؤشرات الاجتماعية العالمية كمحو الأمية (من 64% إلى 76%)، الحصول على مياه الشفة الصحية (من 40% إلى 72%)، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال (من 76 إلى 58 في كل 1000 ولادة)، إلا أن الحرمان العالمي ما زال مستمرا. أنظر الجدول رقم(1). (UNDP,1997:22)هذه المؤشرات المتعلقة بالأمن الإنساني قد انخفضت في وجه وعود نعم السلام. ولقد رفع سقف التوقعات بأن الحرمان واللامساواة الاقتصادية سوف يقضى عليهم شيئا فشيئا كلما تقلصت الميزانيات المخصصة على سباق التسلح وتحولت إلى تسريع عجلة التنمية. لكن هذا لم يحصل، فمع أن الاتفاق العالمي على التسلح انخفض خلال الفترة 1987-1994 بحوالي 6،3% سنويا، مؤديا إلى مجموع من الفائض يقدر بحوالي 935 مليون دولارا أميركيا، إلا أنه لا يوجد أي

رابط واضح بين هذا الانخفاض الواضح على التسلح وازدياد الإنفاق علـــى التنميـــة الإنســـانية. (UNDDP,1994:8) الأكثر من هذا، حتى ولو أن أرباح السلام المأمولة تحققت، فإن أثرها قـــد يعرقل نتيجة المعوقات الإجرائية للعولمة الاقتصادية.

حتى أن الفشل في استثمار أرباح السلام يمثل مؤشرا واضحا إلى عدم الالتزام الحقيقي من قبل المنظمات والدول التي تمثل القوى العالمية نحو التزاماتها للعمل علـــى تحقيـــق التنميـــة والأمن الإنساني.

إن التحديات المادية مجتمعة لتحقيق الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشـــرين هـــي كثيرة:تخفيض الفقر العالمي، تقليص اللامساواة ما بين الدول، ومـــا بـــين الأفـــراد، واســـتثمار الإنجازات العلمية لصالح أغلب بل كل سكان الأرض. ويجب النظر إلى أن التطورات المتسارعة على صعيد العلم والتكنولوجيا لديها القوة الكامنة إما على رفع أو خفض اللامساواة الموجودة، بناء على كيفية استثمارها، والاستفادة منها، واستهلاكها. أيضا على المبادئ التي تتحكم فـــي عمليـــة توزيع المنافع. هذه التحديات تتطلب نقلة نوعية وأساسية في كيفية تفكيرنا حول التنمية وطرائـــق الوصول إليها.

الجـــــدول رقم (1)*

الحرمان العالمي، 1997

1-**الصحة:**

1:1-AIDS/HIV، ازدادت الإصابات بمرض نقص المناعة المكتسب، الإيدز، من أقل مـــن 15 مليون إصابة عام 1990 إلى أكثر من 33 مليون إصابة عام 1997.

2:1-880مليونا من الناس يفتقدون الخدمات الطبية.

3:1-2،6 مليونا من الناس يفتقدون إلى الصحة العامة.

4:1-1،5 مليونا من البشر لا يتوقع أن يبقوا على قيد الحياة إلى سن 60

2-التربية:

1:2-هناك أكثر من 850 مليون أمي بالغ.

2:2-هناك أكثر من 250 مليون طفل وولد خارج المدرسة في المرحلتين الأساسية والثانوية.

* - بني هذا الجدول اعتمادا على برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1997 (UNDP,22:1997).

3-التغذية:

1:3-هناك أكثر من 840 مليون شخص يعانون من ضعف التغذية.

4-الفقــر:

1:4-هناك أكثر من 1،3 مليون من البشر يعيشون على الأقل من دولار أميركي يوميا.

2:3-هناك أكثر من مليون من البشر لا يحصلون على الموارد الأساسية للحياة.

5-النساء:

1:5-هناك أكثر من 340 مليون امرأة لا يتوقع أن يبقين على قيد الحياة حتى عمر الستين سنة.

2:5-إن حوالي ربع نصف سكان العالم من النساء عانين أو يعانين من العنف الجسدي من قبل شريك حميم.

6-الأطفال:

1:6-هناك أكثر من 160مليون طفل يعانون من ضعف التغذية.

2:6-هناك أكثر من 250 مليون طفل في العالم يعملون ضمن عمالة الأطفال.

7-البيئة:

1:7-هناك أكثر من 3 ملايين من الناس يموتون بسبب تلوث الهواء، وأكثر من 80% منهم بسبب تلوث الهواء الواصل إلى منازلهم.

2:7-أكثر من 5 ملايين من الناس يموتون سنويا نتيجة أمراض الإسهال الحاد بسبب تلوث المياه.

8-الأمن:

1:8-هناك أكثر من 12 مليون لاجيء حول العالم.

الهوامـــش:

I- باللغة الإنكليزية:

1. Ayers, (1998). Crime and violence as development issues in Latin America and the Caribbean. Washington DC: World Bank.
2. Amoako, K.Y. (1999). Press statement of executive secretary K.Y. Amoako at the UNECA conference. Addis: ECA.6 May.
3. Axworthy, L. (1997). Canada and human security: The need for leadership. International Journal, (2): 183-196.
4. Barro, R.J. (1997). DETERMINANTS OF ECONOMIC GROUTH/ Across-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.

5. Barth, J; Caprio, G. & Levine, R. (1999). Financial regulation and performance: Cross- country evidence. Milken Institute: Milken Institute Policy Brief.
6. Beder, S. (1997). GOLDEN Spin: The Corporate assault on environmentalism. Dartington: Green Books.
7. Below, W. (1999). The TNC World Order: Will it also unravel? Paper prepared for the democracy, Market, Economy and Development Conference, Seoul, 26-27 February.
8. Camdessus, M. (2000a). Video-teleconference with press before meeting of the African heads of States, 34th OAU Summit, Gabon, IMF press release, 18-19 January.
9. Camdessus, M. (2000b). Address to the 10th UNCTAD, 13 Feb. World Bank Development New, 14 Feb.
10. Feldstein, M. (1998). Reforming the IMF. Foreign Affairs, March-April.20-23.
11. George, S.(1999). A short history of neo-liberalism: Twenty years of elite economics and emerging opportunities for structural change. Paper Presented at the Bangkok Conference on Economic Sovereignty 24-26 March, (www.millennium_round.org).
12. Gill, S.(1995). Globalization, market civilization, and disciplinary neoliberalism, Millennium,24 (3),399-423.
13. Hahnel, R. (1999). The great global asset swindle, Znet Commentary, 23 March.
14. Heinbecker, P. (1999). Human security. Headlines. Toronto; Canadian Institute of International Affairs. 56:2, 4-9.
15. Levine, R. (1999). Law, finance and economic growth. Journal of Financial Intermediation, (1), 8-35.
16. North, D. (1995). “The new institutional economics and third world development”. (In: J. Harris; J. Hunter & Lewis C.M. (eds). The new institutional economics and third world development, pp: 17-27). LONDON/ Routledge.
17. Olson, M.(1999). Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships. New York: Basik Book.
18. Przeworski, A: & Limongi, F. (1993). Political regimes and economic growth. Journal of Economic Perspectives, 7 (3). 51-69.
19. Sachs, J.A. (1998). Stop preaching. Financial Times, 5 November.
20. Scholte, J.A. (1997). “Global Trade and Finance”. (In: J. Bayles & S. Smith (eds). The globalization of world politics. Pp: 429-448). Oxford University Press.

21. Sen, A. (1999). Development as freedom. New York: Knopf.
22. Sinclair, T.(1994). Between state and market: Hegemony and institutions of collective action under conditions of international capital mobility. Policy Sciences, 27 (4), 447-466.
23. Smith, D. (1997). The state of war and peace atlas. London: Penguin.
24. Speth, James Gustav. (1996). New York Times, 15 July.
25. Stone, J.(2000). Loosing Perspective. London: International Broad –casting Trust.
26. Thatcher, M.(1996). Geographical society presidential dinner address, The independence, Sunday, 21st, July, 52.
27. Thomas, C. (1999). Where is the third world now? Review of International Studies, 25, 225-244.
28. Thomas, C. (2000). Global governance, development and human security. London: Pluto.
29. Thomas, C. & Reader, M. (1997). "Development and inequality". (In: B. White; R. Little & M. Smith, (eds), Issuses in Global Politics, PP: 90-110). Basing-stoke: Macmillan.
30.Townsend. P.(1993). The international analysis of poverty. London: Harvester wheat sheaf.
31.UNDP. (1994). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
32.UNDP. (1997). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
33.UNDP. (1999). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
34. UN population Division. (2000). Charting the progress of population. (www.undp.org/popin/wdtends/chart/15/15.pdf.).
35. Vander Pijl, K. (1998). Transnational classes and international relations. London: Routledge.
36. Vidal, J. (2000). Wars, Famine and lion – How the west views the world. Guardian, 28 Feb: 6-7.
37. William, P (2000). Solidarity in a global age – Seattle and beyond. Paper presented to the international studies Association Conference, Los Angeles, March, 2000. P.wilkin@lancaster.ac.uk.
38. Wolfensohn, J.(2000). Address to the UN Security Council on HIV/AIDS in Africa. 10 Jan. World Bank New Release, 2000/172/5.
39. Wolfensohn, J.(2000). World Bank Development News; 22 Feb.